



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority

المالية العامة

مقدمة

تمر اقتصاديات دول العالم بمنعطفات، وتشهد تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، وهذه سمة من سمات اقتصاديات الدول على كافة درجات تقدمها في هذا القرن وأواخر القرن الماضي.

ولاشك إن تلك التقلبات في الأداء الاقتصادي أنعكس على حسابات المالية الحكومية لتلك الدول، وأصبح أيضا من الطبيعي أن تشهد تذبذبات في حسابات تلك الدول الختامية مما أستوجب الاهتمام بالسياسات المالية الحكومية، ووضع الاسس والقوانين التي تدعم تلك السياسات وتجعل الحكومات تسير في طريق أكثر وضوحا وتعالج باستمرار أية اختناقات في الحسابات الحكومية .

ورغم أن للقطاع الخاص أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، وينتظر أن يعطى له دورا أكبر مما كان عليه في القرن الماضي، إلا أن للحكومة دورا يصعب تجنبه خلال السنوات القادمة وخاصة في دولنا العربية، حيث لازال للقطاع الحكومي أهمية كبيرة ويعتمد عليه في كثير من القطاعات وخاصة قطاع الخدمات الحكومية الذي لازال يحتاج إلى كثير من المشروعات لتخدم اعداد كبيرة من السكان في حاجة ماسة لتلك الخدمات .

في مجتمعاتنا الخليجية، أثبتت التجارب إن الدور الحكومي أساسي لتطوير وتنشيط العمل بالقطاع الخاص، ولازالت للحكومة دور كبير في كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فالسياسات المالية لها من الأهمية ما يستدعي المراجعة الدائمة والتغيير المستمر للوقوف على مستويات أكثر إيجابية من الأداء الحكومي المتميز.

ولغالبية الدول الخليجية خصوصية في سياساتها المالية، حيث أن اعتماد مواردها على سلعة واحدة، يجعل لتلك الخصوصية محاذير كثيرة يجب مراعاتها عند أعداد الميزانية ويضع على عاتق الإدارة الحكومية مسؤوليات في دقة التقديرات وفي أساليب الاتفاق السنوي.

ودولة الإمارات وهي تحتفل بعامها الثلاثين، أصبحت لديها من الخبرة والدراية ما يجعلها تستطيع أن تعالج الكثير من الصعوبات التي تقف حيال استقرار الميزانية العامة للدولة، ورغم أن كون هناك ميزانيات حكومية محلية (وهذه خصوصية للدولة)، إلا أن هناك محاولات كثيرة لتوحيد السياسات المالية بما ينعكس على الميزانية المجمعدة لتكون مستقرة وقادرة على مواجهه أية تقلبات في الاسواق النفطية أو ظروف خارجية .

ووزارة التخطيط وهي تقدم دراستها حول تطور المالية العامة للأعوام 1995-2000 تستعرض صورة عامة عن التطورات المالية وتنتقل لدراسة الموارد بأشكالها ثم تبحث في النفقات العامة بمكوناتها ثم تبين الفوائض أو العجز في الميزانية وأسباب ذلك وفي الجزء الاخير نقدم بعض القضايا التي نرى أنها ذات تأثير على الأوضاع المالية ونقترح السياسات المناسبة لتلك القضايا .

نأمل أن نكون وفقنا في عرض صورة حقيقية لما تم خلال تلك الفترة لتكون بداية صحيحة لحقبة جديدة، يراعى فيها معالجة الكثير من المشكلات والسلبيات لتجنبها خلال السنوات القادمة .

والله ولي التوفيق

أهم تطورات المالية العامة خلال السنوات 1995-2000

1- التطورات العامة

لقد تطورت مختلف الإيرادات العامة تطورا ملموسا خلال الخمس سنوات الأخيرة بحيث ارتفعت من 43.8 مليار درهم عام 1995 إلى 76.8 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 11.9 %، وقد مثلت الإيرادات العامة ما نسبته 27.9 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 ارتفعت إلى 30.5 % عام 2000، ولقد كانت معظم الإيرادات من عائدات النفط التي مثلت 73 % عام 1995 وبلغت ذات النسبة عام 2000، وارتفعت الإيرادات النفطية من 32 مليار درهم عام 1995 إلى 56.2 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدره 11.9 % وهو نفس معدل نمو الإيرادات العامة مما يؤكد تأثير العوائد النفطية على حجم الإيرادات العامة.

أما جملة النفقات العامة فقد ارتفعت من 63.7 مليار درهم عام 1995 إلى 83.6 مليار درهم عام 2000 بمعدل نمو سنوي قدره 5.6 %، كما مثلت جملة النفقات العامة ما نسبته 40.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 وبلغت هذه النسبة 33.2 % عام 2000 .

لا شك أن هناك تحسن في الأوضاع المالية ويدل على ذلك معدل الزيادة السنوية للإيرادات الذي بلغ 11.9 % بينما كان معدل الزيادة السنوية للنفقات نحو 5.6 % وهذا يرجع إلى سياسات الدولة في ترشيد النفقات ومحاولة التقليل من بنود في الميزانية ليس لها ضرورة وفي نفس الوقت هناك محاولات لزيادة موارد الدولة بعيدا عن المورد الرئيسي وهو النفط وهي محاولات جادة وناجحة إلى حد كبير وهذا ما سنلاحظه في سياق الحديث عن وضع الإيرادات والنفقات العامة بالدولة خلال فترة الدراسة.

لاشك إن تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر على اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط وظهر هذا جليا في حالات العجز التي تعاني منها ميزانيات الدول النفطية، والعجز المتواصل في الموازنات السنوية أخذ يحتل أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في دولة الإمارات وتتبع هذه الأهمية من كون الميزانية تشكل المصخة الرئيسية لتدفقات الاستثمارات في الأسواق المحلية، مما يجعل الأنشطة الاقتصادية المتعددة تعتمد بصورة رئيسية على حجم الإتفاق العام وخاصة الإتفاق الاستثماري الذي يؤثر في نشاط القطاعات الاقتصادية .

وتشير البيانات إلى أن العجز في عام 1995 كان حوالي 19.9 مليار درهم تغير هذا العجز صعودا وهبوطا وتحسنت الأوضاع في عام 2000 حيث بلغ العجز حوالي 6.8 مليار درهم 0 ولقد أستطاعت الدولة تقليل العجز إلى حد ما بفضل إتخاذ سياسات اقتصادية ترشيدية للإتفاق تتناسب مع طبيعة المحافظة على الأوضاع الاقتصادية في الدولة من جهة وتطورات أسواق النفط العلمية من جهة أخرى، كما أن هناك محاولات لزيادة الإيرادات الغير نفطية ستكون إيجابية لأستقرار الميزانية وتقليل العجز بصورة تدريجية .

التطورات المالية

(مليار درهم)

جدول رقم (1)

البيان	1995	2000	معدل نمو السنوي
جملة الإيرادات العامة	43.8	76.8	11.9%
الإيرادات النفطية	32	56.2	11.9%
جملة النفقات العامة	63.7	83.6	5.6%
العجز النهائي	19.9	6.8	(20)%

2- تطور الإيرادات العامة

تتكون الإيرادات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من الإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى، وتشتمل الإيرادات الأخرى على مختلف أنواع إيرادات الخدمات للوزارات والدوائر الحكومية وإيرادات أرباح وعوائد المؤسسات وإيرادات الجمارك .

إجمالي الإيرادات العامة

(مليار درهم)

جدول رقم (2)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل النمو السنوي
الإيرادات الجارية	40.5	50.1	53.8	39.1	43.3	69.1	11.3%
الإيرادات الرأسمالية	3.3	6.2	5.5	4	4.3	7.7	18.5%
جملة الإيرادات	43.8	56.3	59.3	43.1	47.6	76.8	11.9%
معدل التغير السنوي %	-	28.5	5.3	(27.3)	11.5	61.3	-
نسبة الإيرادات الجارية %	92.5	89	90.7	90.6	91	90	-

يوضح لنا الجدول السابق أن هناك عدم استقرار إجمالي الإيرادات حيث أن معدل التغير السنوي متذبذب، في عام 1996 اذ بلغ 28.5% ثم قل إلى 5.3% في عام 1997 وواصل الانخفاض إلى 27.3% بالسالب ثم ارتفع بعد ذلك في عامي 1999، 2000 بنسبة 11.5% ، 61.3% على التوالي .

ويوضح الجدول أيضا أن الإيرادات الجارية تمثل نسبة تتراوح بين 89%، 91% من جملة الإيرادات بينما تمثل الإيرادات الرأسمالية نسبة تتراوح بين 9%، 11% .

الإيرادات الجارية

(مليار درهم)

جدول رقم (3)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل النمو السنوى
عوائد النفط	32	37	41.1	25.5	28.1	56.2	11.9%
إيرادات الخدمات وأخرى	8.5	13.1	12.7	13.6	15.2	12.9	8.7%
جملة الإيرادات الجارية	40.5	50.1	53.8	39.1	43.3	69.1	11.3%
نسبة العوائد النفطية	79	73.8	76.4	65.2	64.9	81.3	-

تشمل الإيرادات الجارية العوائد النفطية وإيرادات الخدمات والرسوم والمنح والهبات والمساعدات، وكما سبق أن ذكرنا أن العوائد النفطية تعتبر المصدر الرئيسي والأساسي من مصادر الإيرادات بالدولة بما تمثله من نسبة تتراوح بين 65%، 81% خلال السنوات محل الدراسة وهي متقلبة ومرتبطة بأسعار النفط العالمية .

والعوائد النفطية لها من الأهمية التي تجعل من الخطورة الاعتماد عليها وحدها، ففي ارتفاعها زيادة ونمو في الإيرادات وفي انخفاضها العكس، وهذه الظاهرة ليست خاصة بدولة الإمارات ولكنها سمة تجمع كل دول الخليج النفطية، وكذلك أي دولة تعتمد على مصدر واحد وأساسي في تمويل ميزانياتها، لذا يلزم التنبيه بخطورة هذا وتأثيراته السلبية على مسار حركة التنمية بالدولة .

أما عن إيرادات الخدمات وأخرى فنجد أنها في زيادة مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغ معدل النمو السنوى لها 8.7% وهو معدل جيد مقارنة بمعدل النمو السنوى للعوائد النفطية الذي بلغ 11.9%، والدولة تضع هدف زيادة الموارد غير النفطية ضمن أهدافها الاستراتيجية لعلاج أى خلل قد يسببه التغيرات المستمرة في العوائد النفطية نتيجة تغير الاسعار في سوق دولية لا تتحكم فيها الدول المنتجة بصورة كاملة ولكن تتدخل عوامل أخرى خارجة عن إرادة تلك الدول .

الإيرادات الرأسمالية

(مليار درهم)

جدول رقم (4)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل نمو السنوى
قروض وأسترداد قروض	1.2	2.5	1.9	1.9	2.1	2.1	11.8%
إيرادات رأسمالية أخرى	2.1	3.7	3.6	2.1	2.2	5.6	21.7%
جملة الإيرادات الرأسمالية	3.3	6.2	5.5	4	4.3	7.7	18.5%
جملة الإيرادات العامة	43.8	56.3	59.3	43.1	47.6	76.8	11.9%

تمثل الإيرادات الرأسمالية عنصرا استثنائيا ولا ينبغي الاعتماد عليه كمصدر تمويلي لعملية التنمية لانها ذات طبيعة مؤقتة وليست لها صفة الدورية وتمثل في مبيعات الاصول وأقساط القروض المسددة 000الخ ،ومن الجدول السابق تبين لنا حجم الإيرادات الرأسمالية الضعيف ،فتمثل الإيرادات الرأسمالية ما نسبته 7.5 % عام 1995 من جملة الإيرادات العامة ثم ارتفعت لتصبح 10 % في عام 2000 ، ولقد بلغ معدل النمو السنوى لهذه الإيرادات 18.5 % وهو معدل جيد مقارنة بما كان عليه في الفترة 1995-1990 الذى بلغ 14.1 % .

3-تطور النفقات العامة

شهد الاتفاق الحكومى خلال السنوات الماضية تطورا كبيرا ،وأنسحب هذا على مختلف عناصر النفقات العامة ،وإذا كان يغلب عليه الاتفاق الجارى نتيجة لمتطلبات التنمية ووجود المؤسسات الضرورية لقيام الدولة بوظائفها .

وإذا كان تزايد الاتفاق الجارى خلال الفترة الماضية له ما يبرره ، فأن الوضع الحالى يستلزم مراجعة كاملة لأية نفقة جديدة وخاصة إذا نظرنا لظروف تمويل الميزانيات والاعتبارات التى تحكمها .

وبعد أن قطعت الدولة شوطا كبيرا فى بناء الخدمات الاساسية وانتشارها واستكمال المرافق العامة فإنه يصبح من اللازم ترتيب الاولويات للمشروعات الاستثمارية إعمالا لدور الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ومنعا للأسراف المالى وإهدار الموارد العامة .

وفى الجداول التالية سنوضح هذا الهدف وبتحليل لهيكل النفقات يمكن أن نرى كيف كانت التصرفات الحكومية وما نريده خلال السنوات القادمة .

إجمالي النفقات العامة

(مليار درهم)

جدول رقم (5)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل النمو السنوى
النفقات الجارية	38.8	41.4	42	44	53.4	62.8	10.1%
النفقات الرأسمالية	24.9	35.1	24.8	29.8	24.2	20.8	4%
جملة النفقات العامة	63.7	76.5	66.8	73.8	77.6	83.6	5.6%
نسبة النفقات الجارية	60.9	54.1	62.9	59.6	68.8	75.1	-

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل النمو السنوى للنفقات الجارية بلغ 10.1% بينما كان معدل النمو السنوى للنفقات الرأسمالية 3% بالسالب ، ومن جهة قيم النفقات الجارية فهي متراجعة ، بلغت أدنى قيمة في عام 1995 حيث كانت 38.8 مليار درهم ووصلت إلى أعلى قيمة في عام 2000 حيث بلغت 62.8 مليار درهم ، كما أن نسبة النفقات الجارية إلى جملة النفقات العامة تراوحت بين 53.8 % ، 75.1 % وهي نسبة كبيرة ويعزى قلة نسبة النفقات الرأسمالية بالنسبة لإجمالي النفقات العامة إلى أن الدولة استكملت بناء الهيكل الأساسي الضروري لانطلاق التنمية والمرافق والأنشطة الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى انخفاض المساعدات الخارجية .

يجب أن نؤكد على أن الزيادة المستمرة في النفقات الجارية ليست مقبولة فهي علاوة على أنها استهلاك للموارد العامة ، فهي ترتب آثارا سلبية على المدخرات الحكومية اللازمة لتمويل عملية التنمية ، لذا ينبغي وضع النفقات الجارية في الحدود التي تكفل استقرار الفائض الجارى وتنميته وسيوضح ذلك عند حديثنا على الفوائض المالية .

هيكل النفقات الجارية

(مليار درهم)

جدول رقم (6)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل نمو السنوى
الاجور	14.3	15.1	15.8	15.2	17	17.7	4.3%
مستلزمات الإنتاج	13.3	14	14.2	14.7	12.4	12.9	0.6%
التحويلات الجارية	11.2	12.3	12	14.1	24	32.2	23.5%
إجمالي النفقات الجارية	38.8	41.4	42	44	53.4	62.8	10.1%

نلاحظ أن بند الأجور في زيادة إذ بلغ معدل النمو السنوي 4.3% خلال سنوات الدراسة ، وهي زيادة طبيعية وهو بند مستقر وليس به أية طفرات ، حيث تم زيادة في الرواتب لكل العاملين بالحكومة الاتحادية ، كما فتح مجال الترقيات وهناك تعيينات جديدة .

العنصر الثاني هو المصروفات العامة أو مستلزمات السلعية والخدمية ، فنجد أنها محافظة على مستوى معين ومعدل نموها بالسالب 0.6% وذلك نظرا لسياسة الدولة في ضبط المصروفات .

والعنصر الثالث من النفقات الجارية هو التحويلات الجارية وهي تشمل المساعدات والتبرعات والتعويضات وكذلك الميزانيات المستقلة للحكومة الاتحادية وهي زادت خلال الفترة الماضية بمعدل نمو قدره 23.5% وذلك للزيادة في قيم المساعدات وكذلك أستحداث هيئات مستقلة جديدة كجامعة زايد ومؤسسة الإمارات للأعلام وهيئة المعاشات .

هيكل النفقات الرأسمالية

جدول رقم (7)

(مليار درهم)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	معدل النمو السنوي
النفقات الإنمائية	15.3	13.8	15.2	18.1	15.2	12.8	(4)
التحويلات الرأسمالية	8.4	20.8	9.1	9.1	6.2	6.1	(6)
القروض والمساهمات	1.2	0.5	0.5	2.6	2.8	1.9	9.6
إجمالي النفقات الرأسمالية	24.9	35.1	24.8	29.8	24.2	20.8	(4)

النفقات الرأسمالية هي تلك النفقات التي ليس لها طبيعة دورية وتشتمل على النفقات الإنمائية (الاستثمارات) كذلك التحويلات الرأسمالية التي تشمل المنح والمساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة ، كما تشمل القروض ومساهمات الدولة في المؤسسات والشركات العربية والدولية .

خلال السنوات 1995-2000 حققت النفقات الرأسمالية معدل نمو

سنوي سالب قدره 4%، فقد تراوحت قيم النفقات الرأسمالية بين أدناها

20.8 مليار درهم عام 2000 وأقصاها 35.1 مليار درهم عام 1996

بسبب الأرتفاع في التحويلات الرأسمالية في هذا العام .

بلغ معدل النمو السنوي للنفقات الإنمائية خلال سنوات الدراسة بالسالب أيضا 4% ويغلب على النفقات الإنمائية المجالات الخدمية للمحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات خلال السنوات السابقة ، أما المجالات

الإنتاجية فليس لها نصيب كبير من النفقات الإنمائية ، وبشكل عام تتأثر تلك النفقات دائما بحجم الإيرادات والعوائد النفطية .

أما بشأن التحويلات الرأسمالية فكان معدل نموها السنوى بالسالب أيضا 6% وذلك لانخفاض المنح والمساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة بسبب انخفاض عوائد النفط أيضا إلا أن فى عام 1996 زادت زيادة كبيرة إذ بلغت 20.8 مليار درهم ووصلت إلى أدنى قيمة فى عام 2000 إذ بلغت 6.1 مليار درهم . أما القروض والمساهمات فقد أرتفع معدل النمو السنوى وبلغ 9.6% خلال الفترة 1995-2000 بسبب أرتفاع مساهمات الدولة فى المؤسسات والشركات العربية والدولية وخاصة فى السنوات 1997، 1998، التى وصلت فيها إلى 2.6 مليار درهم ، 2.8 مليار درهم على التوالي .

4- الفوائض المالية

الفائض الجارى هو عامل هام فى عملية التنمية ، ذلك أنه يقوم بتمويل كافة العمليات الرأسمالية ويشكل التكوين الرأسمالى الذى يعتبر عنصرا هاما وأساسيا من عناصر الثروة القومية .
الفائض الجارى هو الفرق بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية ويتمثل فى المدخرات الحكومية والتى بواسطتها تمول التنمية ، ومعلوما ان الدول النفطية ترتبط فيها عملية التنمية بما يمكن أن تخصصه الدولة من مدخرات لتمويل تلك التنمية وعلى هذا الأساس فان التخطيط لهذا الفائض الجارى وضمان تزايدده وهو مايتأتى إلا عن طريق ضبط الإنفاق الحكومى الجارى وتنظيمه بهدف تعظيم الفائض من ناحية والحد من الآثار التضخمية له من ناحية أخرى ، يعد أمرا بالغ الأهمية.

الفائض الجارى

جدول رقم (8) (مليار درهم)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات الجارية	40.5	50.1	53.8	39.1	43.3	69.1
النفقات الجارية	38.8	41.4	42	44	53.4	62.8
الفائض الجارى	1.7	8.7	11.8	(4.9)	(10.1)	6.3

تشير البيانات فى الجدول السابق ما سبق أن عرضناه ،فى أن الفائض الجارى شئ هام فى حسابات الدولة المالية وتحقيقه يعنى أن هناك حالة صحية رغم تذبذبة ، ففى السنوات 1995 حتى 1997 تحقق فائضا جاريا فى حسابات الحكومة بينما فى السنوات 1999، 1998 حدث عجز ثم عاد الفائض فى عام 2000 .
تؤكد البيانات أن تحقيق فائض جارى مرتبط بعوائد النفط صعودا وهبوطا ، وهى حالة لا تخص دولة الإمارات بل تخص أية دولة تعتمد على مورد أساسى ووحيد للتنمية ، ولذلك تشهد الدولة فائضا فى حالة

زيادة الإيرادات النفطية وتحقق العجز في انخفاضها ، ففي سنوات العجز الجارى 1998، 1999 كانت الإيرادات النفطية 25.5 مليار درهم ، 28.1 مليار درهم ثم فى عام 2000 الذى تحقق فيه الفائض كانت عائدات النفط 56.2 مليار درهم.

مما سبق يجب التأكيد والحرص على ربط كامل بين النفقة الجارية والإيرادات الجارية بحيث لا تزيد النفقة الجارية فى عام عن الزيادة فى الإيرادات الجارية وتظل نسبة تزايدها أقل من نسبة تزايد الموارد ويتطلب الأمر عدم إقرار أية زيادات فى النفقات الجارية فى حالة عدم زيادة الموارد. تميزت ميزانية دولة الإمارات خلال السنوات الماضية حتى عام 1982 بوجود فائض رأسمالي، إلا أنه بعد عام 1982 ظهر العجز فى الفائض الرأسمالي أو النهائى ويعزى كما سبق القول لانخفاض وتذبذب العوائد النفطية .

الفائض النهائى (الرأسمالى)

(مليار درهم)

جدول رقم (9)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
76.8	47.6	43.1	59.3	56.3	43.8	الإيرادات العامة
83.6	77.6	73.8	66.8	76.5	63.7	النفقات العامة
(6.8)	(30)	(30.7)	(7.5)	(20.2)	(19.9)	الفائض النهائى

يتبين من الجدول السابق استمرار حالة العجز فى الميزانية العامة للدولة وبلغ مداه حوالي 30 مليار درهم عامي 1998، 1999 و تحسن فى عام 2000 ، ونلاحظ أن الزيادة فى العجز أو الإلتخاف مرتبط بعوائد النفط ليس فقط لقللة الإنتاج بل يرجع كذلك لسياسات وقرارات منظمة الأوبك والسياسات السعرية والكمية التى تتحدد طبقا للسوق النفطى الذى يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.

أن التحدى الأهم الذى يواجه الدول هو العمل على تقليل العجز فى ميزانياتها السنوية مع محاولة المحافظة على استمرارية التنمية فى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية يتطلب ذلك الإصلاح الهيكلى فى مجالين :-

مجال ترشيد الإلتفاق الحكومى

مجال زيادة الموارد

وسوف نتطرق لتلك النقاط فى بحثنا فى القضايا والسياسات بصورة اكثر عمقا.

القضايا الرئيسية والسياسات المقترحة

1- العجز فى الميزانية

أن العجز فى ميزانية أية دولة لا يعتبر خطأ فى حد ذاته، إذ أن هناك ظروفًا اقتصادية تملئ على الدولة التوسع فى أنفاقها فى فترة معينة، لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الميزانية لسنوات عديدة، الأمر الذى ينبئ عن خلل اقتصادى يجب معالجته .

أن العجز فى ميزانية الدولة يجب أن ينظر له من خلال هيكل الإيرادات العامة من جهة والالتزامات الحكومية من جهة أخرى (وقد كان للعجز أن يبلغ مستويات أعلى، إلا أن الإجراءات العديدة التى اتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الإجراءات أولاً على وضع النفقات العامة عند حدود معينة ومحاولة زيادة الموارد بأشكالها .

أن القضاء على عجز الموازنة العامة للدولة يعد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح المسار المالى والاقتصادى، وتترك الحكومة أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بصورة متدرجة، ولكنها على ثقة فى إمكانية الوصول إليه بالمتابعة وحسن استخدام الموارد.

وكقاعدة عامة فإن تخفيض العجز تدريجياً يتطلب أن يكون معدل نمو الأنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج المحلى الأجمالى، وأن يكون معدل نمو الموارد أكبر من معدل نمو الأنفاق العام بما يتيح زيادة فى الموارد السيادية .

وكخطوة جيدة قامت الحكومة الاتحادية بجهود طيبة فى تطوير شكل ومضمون الموازنة الذى كان سائداً فى الماضى وهو ما يعرف بموازنة البنود وأستبداله بنمط آخر يتواءم مع متطلبات التنمية كموازنة الأداء والبرامج حيث تركز على الغايات والأهداف التى ترصد من أجلها المصروفات وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق تلك الأهداف وتركز أيضاً على تقييم كفاءة الأنشطة الحكومية وقياس أدائها من ناحية مالية ومادية، ذلك بالإضافة إلى اهتمام هذا النظام بتصنيف النشاطات ووحدات العمل ومقاييس الكفاءة لتقييم الأداء .

إن الأخذ بهذا النظام من الميزانية يتطلب قاعدة بيانية متطورة وعنصر بشرى ونظام حوافز، وإذا تحققت تلك الشروط الثلاثة فأنا نكون وفقنا فى تقليل كثير من الهدر فى استخدام الموارد . هذا الأمر يتطلب تطبيقاً على كافة موازنات الدولة وليس على الحكومة الاتحادية فقط حتى تنعكس النتائج على الميزانية الموحدة وبالتالي نستفيد من كافة مزاياه .

2- تنمية الموارد العامة للدولة

أحتلت قضية تنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة أهمية خاصة فى الأونة الأخيرة عندما لازم تطور الميزانية العامة ظواهر مالية تمثلت أبرزها فى ظاهرة العجز فى الميزانية وعلى هذا فإن دراسة تنمية الموارد العامة تكتسب أهميتها مما تستهدفه من محاولة علاج الوضع الراهن للميزانية العامة وتلافى النتائج التى تترتب على وجود عجز وتصحيح المسار المالى عن طريق بحث إمكانية تنشيط وتنمية الموارد العامة للميزانية وأستكشاف مصادر تمويلية جديدة بغرض توفير عنصر الأستقرار والتنامى لتلك الموارد .

أن اعتماد دولة الإمارات في تمويل ميزانياتها على أداة واحدة رئيسية وهي عائدات النفط ، يحمل في طياته عوامل عدم الاستقرار والتقلب ،لذا لزم البحث عن مصادر أخرى تعالج كـالمشاكل الناجمة عن الاعتماد على مصدر وحيد .

بداية ينبغي أن نشير إلى أمر هام ألا وهو أن ما نقترحه لمعالجة المشكلة التمويلية سيكون في إطار ما نص عليه الدستور والذي يحدد مصادر الإيرادات على أنها :-

أ- الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل التي لها علاقة باختصاص الحكومة الاتحادية تشريعا وتنفيذا.

ب- الرسوم والاجور التي تحصلها الدوائر المالية في مقابل الخدمات التي تؤديها .

ج- الحصة التي تسهم بها الامارات .

د- إيرادات الدولة من أملاكها .

وانطلاقا من هذا الإطار نستنبط الإجراءات والمجالات المقترحة لتنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة :-

1. توجيه الاستثمارات الحكومية للتركيز على القطاعات الإنتاجية باعتبارها ذات طبيعة

أكثر إدرازا للدخل ولو كان ذلك على مدى طويل.

2. إلزام الشركات والمؤسسات بتحمل جانب من تكاليف الخدمات العامة التي تقدم لها

بالمجان أو بأسعار رمزية.

3. وضع الأسس التي تحدد الدور الذي يجب أن تؤديه الشركات الأجنبية في هذا الصدد

وخاصة أن تلك الشركات تتمتع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية يقلل تواجدها في

دولة أخرى.

4. فرض بعض الرسوم على الواردات لحساب الحكومات المحلية والاتحادية ، وهذه

الرسوم إذا ما قررت فإنها ستكفل حصيلة لأبأس بها للميزانية وخاصة بالنظر إلى حجم

واردات الدولة من العالم الخارجي ، ويمكن أن تكون الرسوم في الحدود التي لا تعكس

أثرا سلبيا على النشاط الاقتصادي.

5. فرض بعض أنواع من الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل وعلى الأخص الضريبة

على الأرباح التجارية والصناعية في إطار من الدراسة المتأنية لها ،تجنبنا لما ينجم عنها

من آثار على النشاط الاقتصادي ، وهذه الضريبة إذا ما تقرررت فإنها ستوفر دخلا لا

يستهان به لموارد الميزانية ، وفي نفس الوقت ستعمل على تأصيل الشعور بالمساهمة

في البناء من خلال التعود على دفع الضرائب والمشاركة في بناء المجتمع والأحساس

بأن الفرد عليه واجبات تجاه مجتمعه ، كما أن له حقوقا على هذا المجتمع مما يزيد

التفاعل وينمي الانتماء للوطن .

6. من الضروري أن تستفيد ميزانية الدولة من عوائد الاستثمارات الخارجية بحيث يوضع

نظام يكفل أن تساهم في ميزانية الحكومات أو يعاد استثمارها في الداخل بالمشاركة مع

الحكومات في مجالات إنتاجية.

7. ترشيد الاتفاق العام وخاصة ما يتعلق منه بالاتفاق الجارى ،والأخذ بسياسة مالية تكفد وضع الضوابط المنظمة لهذا الاتفاق وترشيده إلى المدى الذى لايتجاوز فى معدل نموه مثيله فى الإيرادات الجارية ويدخل فى هذا الأطار الدفاع والمساعدات الخارجية.

3- ترشيد الاتفاق العام

تستهدف السياسات المالية ضبط الاتفاق العام للأجهزة الحكومية بأعتبرها المعيار الواضح لمدى كفاءة الأداء الحكومى ،وترشيد الاتفاق العام فى أطار يحقق أوسع وأكفاً انتاج خدمى وسلعى بأعتبر أن ضغط الاتفاق وترشيده أصبح أمراً واجبا بأعتبره أحد العوامل المساعدة على إجتياز المشاكل الاقتصادية . أن الزيادات المستمرة (بدون تحكم) للاتفاق العام له تأثيراته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ،وإذا كانت الفترة الماضية قد بررت الزيادات فى الاتفاق العام بحكم الحاجة إليها لتعويض المجتمع عن ما يفترقه من خدمات أساسية وبنية هيكلية وأستكمال للأشكال التنظيمية والإدارية ، إلا أنه وقد تحقق الكثير من ذلك بما يفى بالمتطلبات الأساسية فإن الأمر أصبح يقتضى مراجعة لدواعى ومبررات الطفرة فى الاتفاق العام ، خاصة مع تغير ظروف وأوضاع التطور فى الموارد العامة . والترشيد بمعناه الدقيق والعلمى لا يعنى التقتير فى النفقة بقدر العناية بأفضل الوسائل والبدايل المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها بأقل نفقة ممكنة .

أن السعى للترشيد يمثل فرصة لتقليل النفقات العامة فى الجهاز الادارى الحكومى والذى وصل إلى أكثر من 83 مليار درهم وما نتج عن هذا من زيادة الأعباء والمسئوليات التى تتحملها الحكومات (الاتحادية ، والمحلية) ، وأن المطلوب بترشيد الاتفاق يجب أن يقوم على الاسس الاقتصادية الفعالة ① ومن الضرورى أن يأخذ برنامج الحكومة بترشيد الاتفاق بعدا أكثر فاعلية ولا يقتصر الحديث على ترشيد الاتفاق الجارى فقط دون المساس بالاتفاق الاستثمارى ، فمن المعروف أن كـد زيادة فى الاتفاق الاستثمارى تعنى زيادة فى الانتاج ،ولكن هناك بنود عديدة تدرج تحت باب الاستثمارات الحكومية ليس لها مساهمات فى زيادة فى الانتاج أو تحسين الخدمات من امثلتها حركة التوسع فى المبانى الادارية الحكومية ،كذلك حركة الشراء التى تتم لشراء مستلزمات للإدارات الحكومية دون الاحتياج إليها . ويمكن فى هذا الشأن أتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق هدف ترشيد النفقات العامة نذكر منها

- :

1. ضرورة الوصول (بشكل تدريجى) إلى ذلك الوضع الذى يتعادل فيه الاتفاق الجارى مع الإيرادات الجارية للدولة ،بل يفضل أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الاتفاق حتى يتحقق فائض جارى يوجه إلى الاتفاق الاستثمارى .
2. أن تكون المشروعات الاستثمارية المقترحة من قبل الوزارات المعنية لها ما يبررها من دراسات الحاجة الفعلية للسكان والمتوقعة على المدى المنظور ،وأن تكون مرتبطة بخريطه التوزيع السكانى وعدد السكان المستفيدين ومدى قرب موقع المشروع من المشروعات المشابهة القائمة حالياً وأمكانية الاستفادة منها .

3. إنشاء هيئة مركزية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تعنى بأستعراض المشروعات على مستوى الدولة من حيث الجدوى الاقتصادية والجوانب التمويلية لها للقضاء على الاسراف فى استخدام الموارد العامة الناجمة عن الازدواجية فى بعض المشروعات .
4. تقديم المساعدات الخارجية تأسس أصلا على قاعدة توفر فائض كبير (نهائى) ، إلا أنه وفى ظروف زيادة الأعباء والمتطلبات المالية الداخلية مقابل عدم حدوث طفرات فى الموارد العامة ،بل وتعرضها للإخفاض نتيجة للأوضاع الاقتصادية للنقط ، فإن الأمر يستلزم ضرورة تحديد العلاقة بين المساعدات الخارجية والزيادة فى الموارد .
5. مواجهه الاسراف والتبذير فى بنود الإنفاق ، وينصب هذا على ضغط الاسراف فى استخدام المستلزمات السلعية والخدمية و السلع الكمالية ... الخ